سلسلة أوراق: دراسات حالة عن التغيرات الدولية وتأثيراها على المنطقة العربية

فرنسا

صونيا التميمي

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف غروف

www.afalebanon.org

Tel: +96176386477 **Mail:** info@afalebanon.org

Facebook: @AFAlternatives **Twitter:** AFAlternatives

YouTube: AFAlternatives **Skype:** arab.forum.for.alternatives

ثورة "الميادين الصغيرة"[1] :
نحو إعادة تشكيل الخريطة السياسية والاجتماعية في فرنسا

صونيا التميمي

أستاذة التاريخ في الجامعة التونسية

منتدى البدائل العربي للدراسات(AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان .

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثالثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

هذه الأوراق نتاج ورشة عمل بالتعاون مع مؤسسة المجتمع المفتوح.

الورقة تعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة.

مقدمة

انطلاق الحراك والعوامل الأعمق التي ساهمت في توسعه واستمراره

قرر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (Emmanuel Macron) الزيادة في الضريبة على الوقود الديزل كجزء من سياسة الحد من المخاطر البيئية نظرًا لأنّ هذه المحرّكات تتسبب في تلوث بيئي أكبر من محركات البنزين العادي، وفقًا لما تمّ إقراره في اتفاقيات باريس في 2015[1]. كان هذا الإجراء فتيلاً أشعل نار الاحتجاجات ابتداءً من تشرين الأول/ أكتوبر 2018 في ما أصبح يعرف بحراك السترات الصفراء، وهي السترات التي فرض القانون الفرنسي تواجدها لدى جميع السائقين، حتى يتمّ تمييزهم عند الخروج عن الطريق في حالات الطوارئ. ويمثّل هذا الحراك أكبر ثورة شعبية عرفتها فرنسا منذ شتاء 1995. وتكمن أهميته في البعد الوطني الذي اتخذه، إذ عمّت الاحتجاجات التلقائية كامل التراب الفرنسي، حتى في أقاليم ما وراء البحار، بأعداد ضئيلة محليًا، إذ أن مجموع المتظاهرين في كل يوم حراك هو نتيجة آلاف التحركات الصغيرة الموزعة على كامل التراب.

ويرى المحللون أنّ ظهور هذه الحركة لا يرتبط بالضرورة بالظرفيّة الحالية التي يعيشها المجتمع الفرنسي على عددٍ من المستويات، بل تجد جذورها في تراكم عددٍ من الاختلالات بسبب اختيارات وسياسات عمومية لحكوماتٍ سابقة، كانت لها انعكاسات سلبية على القدرة الشرائية لقطاع واسع من الفرنسيين الذين أصبحوا يشعرون بالظلم جرّاء الارتفاع المهول في الأسعار والضغوط الضريبية، والإهانة نتيجة تحمّلهم أعباء كلفة الإصلاحات المتتالية. ثمّ تطوّرت مطالب المتظاهرين لتمرّ بسرعة من معارضة الشرخ الاجتماعي إلى فضح ورفض الشرخ السياسي، وهما جانبان متساويان من حيث الأهمية، فاختلط الجانب الاجتماعي المطلبي والجانب السياسي الراديكالي الذي وصل إلى حد المطالبة باستقالة الرئيس وحل مجلس الشيوخ وممارسة السياسة بشكل مغاير.

بسبب بعض هذه المطالب الراديكالية، استسهل محللون مقارنة الوضع الراهن في فرنسا بما حدث خلال أحداث أيار/ مايو 1968 واعتبار اللحظتين التاريخيتين غير منفصلتين. ولكنّ المقارنة لا تستقيم، إذ حصل تحوّل هامّ في هيكلة المجال العام، فقد مررنا من ديمقراطية الأحزاب حيث كانت الأحزاب مستقلّة وتلعب دورًا هامًّا إلى ديمقراطية الجمهور حيث كل المنظمات تابعة أو معتمدة بدرجات متفاوتة على وسائل التواصل وقنوات الأخبار. انطلاقًا من هنا، تمّت إعادة صياغة الأشياء بطريقة مختلفة. ويمكن عمل موازنة بين انتخاب ماكرون كرئيس للجمهورية الذي لا يُحتسب على حزب سياسي وهذا الحراك الذي يفلت من الأطر التقليدية.

إزاء هذا الوضع، يتمحور السؤال الرئيسي لهذه الورقة حول كيفية قراءة حراك السترات الصفراء، الذي يُعتبر مؤشّرًا على تململ عام من السياسات الاقتصادية التقشفية وتقلّص هامش الديمقراطية ليس فقط في فرنسا وإنما في ما يمكن تسميته بدول الرفاه، كنوعٍ جديدٍ من الفعل الجماعي الذي يتجاوز التقسيمات التحليلية التقليدية للعلوم الاجتماعية. وتنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء، يتناول أوّلها طريقة تصنيف الحراك وثانيها هو الحراك الميداني ورد فعل الدولة ثم كجزء أخير محاولات الاحتواء السياسي. وتنتهي بجزء عن ردود الأفعال في بعض البلدان العربية إزاء الأحداث في فرنسا.

[1] Accord de Paris et cadre international de lutte contre le changement climatique, Ministère de la Transition écologique et solidaire, Le Vendredi 25 mai 2018, http://bit.ly/2MZypPn

1) عن صعوبة تصنيف حراك يتحدّى التقسيمات الاجتماعية والسياسية التقليدية

ترجع جذور السّخط ليس فقط إلى التململ من رفع سعر الوقود ولكن إلى رفضٍ بالجملة للسياسة الضريبية، نظرًا لتدهور القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من الفرنسيين، انطلق على إثره حراك بدون زعامات ولا قيادات، ولا إيديولوجيا موحدة، وبدون أطروحات وبرنامج عمل موضوعة مسبقًا، لكنه مع ذلك يترجم تحوّلاً عميقًا في الفعل الاحتجاجي، في بنيته وشعاراته وموارده البشرية. في البداية، دعا مجهولون[2] عن طريق الانترنت، وخصوصًا مواقع التواصل الاجتماعي، إلى التظاهر ضد الضريبة الجديدة، ثم شمل الاحتجاج كل السياسة الضريبية للرئيس ماكرون ولحكومته بقيادة إدوارد فيليب (Edouard Philippe).

وساعد تسييس المسألة الضريبية في التركيز مجددًا على النضالات الاجتماعية عوضًا عن المسائل الهوياتية التي كانت غالبة في السنوات الأخيرة على الحوار العام، والذي ساهم اليمين المتطرف، بخطابه، في توجيهه نحو هذا المنحى استغلالاً لقضية الإرهاب الاسلامي ولقضية المهاجرين مؤخرًا. كشفت دراسات عن سوسيولوجيا الحراك اهتمّت بالمحتجين وبالجمهور المساند لهم أنّه يتكوّن أساسًا من الطبقات الدنيا والمتوسطة ومن أغلبية عاملة، إذ أنّ مؤشر الهشاشة الاقتصادية يبرز أنّ جزءًا منهم يشكو من البطالة أو خائف منها بينما لا يمثل هذا العامل تهديدًا للكثير منهم[3]. يُستنتج أنّ الحراك يساهم في إعادة رسم الحدود بين الطبقات المكوّنة له وبين الطبقات العليا ويفعّل نوعًا جديدًا من الصراع الطبقي. كما أن شريحة الخيارات السياسية لمكوناته تكشف أنّها كانت تتراوح في البداية بين اليسار الشعبوي – وممثّله جان لوك مالنشون (Jean–Luc Mélenchon) – واليمين الشعبوي – حزب التجمع الوطني، الجبهة الوطنية سابقًا ورئيسته مارين لوبان (Marine Le Pen) – كما أيضًا جزءًا من الذين لا يشاركون عادةً في الاستحقاقات الانتخابية. ولكنّ زيادة التدقيق في الأجوبة في مسائل إشكالية مثل الهجرة والإسلام والحريات الفردية تُبرز أنّ الترسيخ السياسي للحراك يتموقع بنسبة أعلى ناحية اليمين الشعبوي المتطرّف منه على النقيض السياسي، وهو ما سيتم تناوله لاحقًا عند الحديث عن محاولات الاستقطاب السياسي للحراك.

على ضوء ما سبق، يمكن اعتبار التنوع أو التعدد في الحراك ليس مفاجئًا، فلا توجد أي وحدة في الخطاب أو أيديولوجية مبنيّة بصفة تقليدية على أفكار مترابطة تكشف عن نظرة متكاملة لعدد من القضايا باستثناء عدة نقاط يشترك فيها جل المتظاهرين وهي المطالبة بالعدالة بإعادة النظر في السياسة الضريبية، لاسيما الضرائب غير المباشرة، أكثرها إجحافًا، ومنها كل الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد النيوليبرالي الذي يفاضل الأغنياء على الطبقات الدنيا والمتوسطة. رغمًا عن هذا التنوع، تسجل دانيال تارتاكوفسكي (Danielle Tartakowsky)، وهي مؤرخة متخصصة في تاريخ المظاهرات، على الطابع الجديد مع هذا الحشد، من وجهة نظر مكوناته الاجتماعية، وتوجهاته السياسية وامكاناته العملية وحتى مطالبه التي تختلف عمّا تتقدم به في العادة النقابات، إذ أنّ السترات الصفراء يريدون التأثير على القدرة الشرائية عن طريق تعديل السياسة الضريبية ويتوجهون مباشرة إلى الدولة عوضًا عن الترفيع في الأجور بمحاورة أرباب العمل[4]. هناك تحديات يطرحها على السياسيين ومسيّري الاقتصاد بمطالبتهم الاتجاه نحو اقتصاد أخلاقي يطرح مسألة العدالة الاجتماعية كأولوية. من هنا، يمكن

[2] وأشهرهم الثالوث إريك دروا (Eric Drouet)، وهو الذي دعا إلى أكبر تظاهرة في هذا الحراك يوم 17 تشرين الثاني/ نوفمبر، وبراسيلا لودسكي (Priscilla Ludosky)، التي أطلقت عريضة ضد زيادة سعر المحروقات التي انطلق منها كل شيء، وهما الآن مسؤولان عن أكثر الصفحات متابعة على فايسبوك، فرنسا الغاضبة (La France en colère !!!)، ثم ماكسيم نيكول (Maxime Nicolle) واسمه الحركي فلاي رايدر (Fly Rider) الذي أنشأ صفحة Fly rider infos blocage.

[3] Les « gilets jaunes », une transition populiste de droite, SciencesPO, http://bit.ly/2Nkvsrv

[4] Jonathan Chalier, Quelques éclairages sur le mouvement des Gilets jaunes, Esprit, http://bit.ly/32ZUsL6

فهم بعد آخر لافت للنظر يرجع باستمرار في خطاب مكونات الحراك وهو الحق في الكرامة، فكثير من المشاركين يعتبرون أنّ إيمانويل ماكرون هو رئيس الأغنياء إذ كانت له عدة زلّات تترجم عن احتقاره للطبقات الدنيا وتم فهمها كاستفزازات أو إهانات تعمّق الإهانات التي تسبّبها الهشاشة الاقتصادية.

في مقال تحليلي لأسباب اندلاع الأزمة[5]، يرى حكيم بن حمودة أنّ القرار الذي سيلعب دورًا كبيرًا في تغذية هذا الشعور السلبي تجاه الرئيس ماكرون وسيعود بقوّة خلال احتجاجات أصحاب السترات الصفراء فيخصّ إلغاء الأداء على الثروة، وقد ساهم هذا القرار في تغذية الشعور بالإجحاف والظلم وساهم في تطوّر الاعتماد والقناعة عند الكثيرين بأن «ماكرون هو رئيس الأغنياء»، وتراجعت مشروعيته أمام الطبقات الوسطى والشرائح الاجتماعية الشعبية والضعيفة.

سيشكّل الغبن والشعور بالحيف الاجتماعي وغياب الكرامة والاحترام الوقود الذي سيؤجج حماسة الناس ودخولهم بقوة في هذه الاحتجاجات الاجتماعية والتي لم تنجح السلطات السياسية في الحدّ من وتيرتها وأجيجها، ولكن ما يجب الانتباه إليه هنا هو أن هذه الأزمة وأسبابها ليست خاصة بفرنسا بل مسألة عامة وتشكّل الوجه الجديد لتداعيات العولمة في أغلب بلدان العالم. ويرصد حكيم بن حمودة ثلاث مسائل أساسية في جوهر الصراع الاجتماعي:

تخصّ المسألة الأولى المساواة والعدالة الاجتماعية، لقد كانت العولمة وراء تراجع الفقر وعدم المساواة بين البلدان، فقد عملت البلدان النامية على ضبط سياسات نشيطة في هذا المجال مكّنتها من خفض الهوة مع البلدان المتقدمة، إلا أن هذه الأشكال القديمة من عدم المساواة فتحت المجال بأشكال جديدة في صلب البلدان نفسها بين الفئات الاجتماعية التي نجحت في الالتحاق بالقطاعات الاقتصادية المرتبطة بالأسواق المالية والتكنولوجيات الحديثة والفئات الاجتماعية المرتبطة بالصناعات التقليدية والتي عرفت تراجعًا كبيرًا لدورها السياسي والاجتماعي، وستكون هذه القطيعة وراء نمو الكثير من الغبن والإجحاف من الفئات الاجتماعية المهمشة في صلب العولمة وستشكل قاعدة للتحركات الاجتماعية الجديدة والاحتجاج على هذا العالم الجديد الذي بنته الأسواق المالية والشركات الكبرى.

المسألة الثانية والتي أثارتها العولمة ونلحظ وجودها في الحركة الاجتماعية تخص تعاطي النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة مع تزايد الفوارق الاجتماعية والتهميش الذي تعيشه الطبقات المتوسطة وتفقير الفئات الضعيفة المتزايد، فعوض التعاطي مع هذه المسائل بالجدية الكافية من خلال إعادة بناء العقد الاجتماعي الذي انفرطت حباته تحت دقات العولمة تعاملت مع هذه المظاهر بالكثير من الغطرسة والاستعلاء وعدم الاحترام، وكان هذا التعامل وراء الكثير من الغبن والشعور بالإجحاف وظهور مبدأ الكرامة والاحترام في أغلب التحركات الاجتماعية للمهمشين في أغلب بلدان العام.

المسألة الثالثة والتي طرحتها هذه التحركات تخص تآكل ونهاية المؤسسات الوطنية في أغلب البلدان الديمقراطية وتراجع دورها لصالح عديد المؤسسات الكبرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أو اللجنة الأوروبية والتي أصبحت تحدّد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تطبقها البلدان، وقد خلقت هذه التطورات هوة شاسعة بين المؤسسات والقيادات والنخب السياسية الوطنية المنتخبة من طرف الشعوب والمؤسسات الدولية أو السلطة التكنوقراطية العابرة للحدود والقارات، وقد نتج عن هذه الهوة عجز النخب الوطنية عن تحقيق وعودها الانتخابية وانتفاء دور السياسي أمام تنامي دور المؤسسات الدولية وإملاءاتها، وفرضت هذه الوضعية مسألة السيادة الوطنية لتجعلها إحدى وجوه القضايا الأساسية في الحركات الاحتجاجية.

[5] حكيم بن حمودة، قهوة الأحد: أصحاب السترات الصفراء، العولمة، الكرامة ونحن، جريدة المغرب، https://bit.ly/2BOqlum

إن الحركة الاحتجاجية لأصحاب السترات الصفراء في فرنسا ليست خصوصية بل تعبّر عن نضالات عامة وشعور مشترك في ظل العولمة الليبرالية التي يعيشها العالم والتي وسّعت من الفوارق الاجتماعية والشعور بالغبن في مقابل الاستعلاء والاستخفاف من قبل النخب الجديدة وانتقاء دور المؤسسات الوطنية، أمام هذه الأوضاع وضعت موجة الغضب العارم التي تجتاح العالم قضايا العدالة والمساواة الاجتماعية والكرامة والسيادة الوطنية كمجال جديد للنضالات السياسية والاحتجاجات الاجتماعية.

في الأسابيع الأولى من اندلاع الحراك، قال بعض المتابعين لتطورات الأوضاع في فرنسا إن الاحتجاجات الأخيرة ربما تفرض على ماكرون أن يؤجّل معاركه الخارجية، من قبيل سعيه لإعادة رسم أوروبا جديدة واشتغاله على ترميم تصدّعات الناتو والحروب العسكرية والتجارية ومعالجة تبعات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتوقه إلى بناء جيش أوروبي، وقضايا المناخ ومحاربة الإرهاب وغيرها للبحث عن بدائل جديدة بالتوجه إلى مقاربات اجتماعية تقلل من التوحش الليبرالي.

بسبب السياسات التقشفية التي جعلت الدولة تغلق عديد مراكز خدماتها من مستشفيات ومدارس وإدارات، لم يتمّ الانتباه إلى المسافة التي أصبحت تفصل بين المدن الكبرى والمناطق التي توجد على هامشها أو المناطق الريفية، وهي المناطق التي تسكنها أغلبية من المشاركين في الحراك، إذ تغلّب منطق الزيادة في الربح والتنافسية على هدف التقليل من عدم المساواة الاجتماعية والإقليمية. ونشأ عنه إحساس الكثير من سكان هذه المناطق بأنّه تم التخلي عنهم وولّد هذا إحساسًا غامضًا بأنّ الحماية التي كانت مضمونة للجميع أصبحت اليوم مقصورة فقط على المحظوظين.

يمثّل هذا الوضع أول امتحان جدّي لرئاسة ماكرون الذي يعتبر العديد من المراقبين أنّ نزعته في تركيز السلطات في قصر الإليزيه تنتهك الديمقراطية الفرنسية. لأول مرة منذ عقود سبّب حراك اجتماعي قلقًا للحكام، فتوسُّع رقعته وأهميته واستمراره وحزم منظميه فاجأهم لأنهم تعوّدوا أن لا ينتظروا من مكوناته، ما يسمى عادةً بالأغلبية الصامتة التي يدّعون أنّهم يحكمون باسمها، إلاّ التعبئة وقت الانتخاب. يظهر البعد الثاني للحراك في شقّه السياسي وهو تغيير مفهوم الديمقراطية التي لم تعد محصورة في العملية الانتخابية والديمقراطية البرلمانية وإنما مرّت إلى ديمقراطية تُمارس بطريقة مباشرة في الحياة اليومية. ترى ساندرا لوجيا (Sandra Laugier)، وهي متخصّصة في الفلسفة السياسية أنّ المهمّ في الحراك هو اعتماده جزئيًّا على العصيان المدني الذي يتحوّل إلى بعدٍ من أبعاد الديمقراطية، إذ ظهرت وسائل فعل جديدة تكشف عن تحوّلات الديمقراطية التي تُفهم هنا على أنها فعل حياتي يُمارس بصفة متواصلة من قبل الجميع[6]. وقد ركز خطاب المنظّمين الأساسيين في البداية، دروا ونيكول، على إرادتهما تجديد طريقة إدارة حراك اجتماعي باستعمال مواقع التواصل الاجتماعي إيمانًا منهما بفكرة "ديمقراطية الجمهور"، خاصة أن الطريقة التي يعمل بها الفيسبوك تساهم في إبراز محتوى الصفحات الجماعية، ولضمان الشفافية الكاملة في الخطوات التي تُتخذ بعدما تعهّدا بذلك أمام جمهور صفحتهما[7]. لهذا السبب، تم تسجيل المقابلة مع وزير البيئة خلسة وبثها بطريقة مباشرة تضمن تعرضهما إلى نقد رواد الصفحات الاجتماعية في حالة الحياد عن المبادئ المُعلنة.

[6]Jonathan Chalier, Quelques éclairages sur le mouvement des Gilets jaunes, Esprit, http://bit.ly/32ZUsL6
[7] Vincent Glad, Dans le combat final des gilets jaunes, Jupiter va affronter des modérateurs Facebook, 30 novembre 2018, Liberation, http://bit.ly/2q1eu9H

2) الحراك الميداني وعنف الدولة

يرى المؤرخ جارار نواريال (Gérard Noiriel) في كتابه عن السترات الصفراء[8] أنّ الطريقة التي عالج بها الإعلام هذا الحراك تمثّل إحدى أوجه الشّكل الجديد للديمقراطية الذي دخلنا فيه والذي يسميه بارنار مانن (Bernard Manin) "ديمقراطية الجمهور". بنفس الطريقة التي تجعل ناخبين يصوّتون وفقًا للعرض السياسي للحظة ما – وقلما الآن وفاء لحزب سياسي معين – فإنّ التحركات الاجتماعية تنفجر اليوم وفقًا لعامل ما أو لمُستجدّ معين. بدأ تنظيم الحراك على مواقع التواصل الاجتماعي وكانت تظاهرة يوم السبت 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 منطلقًا للتحركات الميدانية، حيث نزل أكثر من 300.000 شخص من جميع أنحاء فرنسا للشّارع. شهدت الاحتجاجات بعض أعمال العنف والشغب، واشتبكَ المتظاهرون أحيانًا مع قوات الأمن. كما حاولوا عرقلة السير من خلال قطع بعض الطرق الرئيسيّة في البِلاد، ومنعوا أغلبية السيارات من الوصول لمحطات الوقود التي أُغلقَ الكثيرُ منها. كما انتقلت الاحتجاجات إلى أقاليم ما وراء البحار خصوصًا في جزيرة لارايونيون. كان هذا اليوم الأول في سلسلة الاحتجاجات التي ستتوالى على مدى عدة أسابيع، بالغة ذروتها في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 وشباط/ فبراير 2019. قلّت حدة الاحتجاجات والتظاهرات بعد هذه الفترة ولكن يمكن معاينة أنه إلى غاية يوم 22 حزيران/ يونيو 2019، لا زال هناك أكثر من 25 ألف متظاهر نزلوا إلى الشارع باسم السترات الصفراء[9]. حاولت الحكومة الفرنسية تهدئة الشارع من خلال ربط رفع الأسعار بالمتطلبات البيئية، وهو ما رفضته الحركة، واستمرت في التظاهرات التي ملأت شوارع باريس واقتربت من قصر الإليزيه. وسقط رهان الحكم على تراجع أو ملل السترات الصفراء وحافظت مطالبهم على شعبيتها بالرغم من العنف الذي لطّخها خاصة إزاء قوس النصر في باريس[10] الذي لا يمثّل رمزًا للسلطة الحاكمة بل للأمة الفرنسية وللذين سقطوا من أجلها.

بدأ ماكرون بتجربة الحلول الأمنية ورفض تلك التظاهرات، واتّهم متظاهري السترات الصفراء بأنهم يجلبون العار حين يهجمون على قوات الأمن. وغرد ماكرون عبر تويتر بالقول: "عار على الذين هاجموا قوات الأمن، وعار على أولئك الذين كانوا يمارسون العنف ضد المواطنين الآخرين والصحفيين". العنف المفرط الذي قابلت به الشرطة المتظاهرين، من إتلاف أعين عدّة متظاهرين وقطع أذرعتهم، كما تمّ تسجيل سقوط ضحايا، يقابله صمت الحكومة أو رفضها الاعتراف بما تم[11] واعتقالها لمئات الأشخاص. أثار هذا العنف الأمني حفيظة الكثيرين الذين قارنوا العنف والقمع البوليسي المسلّط في فرنسا مع ما حدث في بلدان عربية، ودعت عدة منظمات حقوقية الحكومة الفرنسية إلى ضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين. وطرحت هذه الأحداث سؤال كيفية التعامل مع احتكار العنف المشروع أي إلى أي مدى يكون اعتبار اللجوء إلى العنف مشروعًا في بلد ديمقراطي مثل فرنسا؟ سرعان ما فهم الرئيس الفرنسي أنّه لا يمكن احتواء الوضع عبر خطوات حصرية مثل إعلان حالة الطوارئ، بل بأجوبة سياسية وفتح باب الحوار. ومع اشتداد التظاهرات تراجع ماكرون عن تهديداته للمتظاهرين، وخرج عبر لقاء تلفزيوني مؤكّدًا أنه يتفهم غضبهم وسبب خروجهم للشوارع.

[8] Noiriel, Gérard, 2019, *Les gilets jaunes à la lumière de l'histoire, dialogue avec Nicolas Truong*, Paris, L'Aube, 136 p.
[9] Gilets jaunes : davantage de manifestants que la semaine passée, Le 22 juin 2019, Le Parisien, http://bit.ly/32YFnJR
[10] «Gilets jaunes»: 13 mises en examen pour dégradations sur l'Arc de Triomphe, Les voix du monde, 05-12-2018, http://bit.ly/32SNJCK
[11] Les violences policieres le tabou des autorites, Le monde, http://bit.ly/2otx2yX

وقدّم ماكرون تنازلات إلى المتظاهرين في خطابٍ اعتُبر بمثابة إعلان عن عقد اجتماعي جديد، بما في ذلك إلغاء الضريبة على الوقود وضخّ عشرة مليارات يورو في الاقتصاد بهدف زيادة دخل العمال والمتقاعدين الأكثر فقرًا، لكن تلك التنازلات فشلت في تهدئة السخط، مؤكدةً بذلك الأسباب الأعمق للتململ. كما جال ماكرون أنحاء البلاد في شهر شباط/ فبراير، حيث استمع إلى العمد والمسؤولين المحليين والمواطنين، وذلك ضمن خطته لما سماه "الحوار الوطني الكبير". وطلب من الجاليات والمجتمعات المحلية الاجتماع سويًّا، وتقديم أفكارهم ومقترحاتهم، عن كيفية إصلاح فرنسا، وقد عُقدت آلاف الاجتماعات محليًّا. أما عنف المتظاهرين، فيعتبر المؤرخ جارار نواريال أنّ المجتمع الفرنسي اليوم هو مجتمع مسالم حيث قلّ العنف مقارنة بالماضي، ولكنّ المشكلة أنّ الحراك يتكوّن من أناسٍ يشعرون أنهم مستبعدون ومهانون ولا يملكون فرصة التعبير عن أنفسهم، وهنا يمكن للعنف الجسدي أن يطفو مجددًا خصوصًا أنّ معظم المشاركين ليسوا مؤطّرين ولا معتادين على الانضباط إذ لم يقع تسييسهم.

3) الحراك والاحتواء السياسي

هناك بعدٌ جديدٌ يميّز هذا الحراك، ليس فقط أنّه لا يتم التحرك في إطار جمعياتي، بل يوجد أيضًا هوس من الاستقطاب السياسي وإمكانية ركوب أحزاب تشكو من تراجع شعبيتها على الأحداث. يمكن فهم رفض المشاركين في هذا الحراك لكل أشكال الاحتواء السياسي كامتداد لنضالات الطبقات الشعبية منذ الثورة الفرنسية للدفاع عن فهم للمواطنة مبني على الفعل المباشر. فالمتظاهرون بالسترات الصفراء – عندما يعمدون إلى غلق الطرق برفضهم لكل أشكال الاحتواء من طرف الأحزاب السياسية – يندرجون بطريقة غير مباشرة في تقليدِ ما قامت به الطبقات الشعبية في فرنسا سنوات 1792–1793 (les Sans-culottes) وأيضًا في فبراير 1848 وخلال أحداث الكومون (la Commune) 1870–1871 واليسار الراديكالي في أواخر القرن التاسع عشر[12].

رغم ذلك، فإن مطالب السترات الصفراء لاقت صدًى في الأوساط اليمينية الشعبوية، كما ركّز الإعلام على قرب بعض قياديه من حزب مارين لوبان. فتمّ اتهام أريك دروا بأنه من ناخبي التجمع الوطني[13] بينما يعرف ماكسيم نيكول بأنه كان من ناخبي هذا الحزب وتم انتقاده لتصريحاته العديدة ذات الصبغة المعادية للأجانب. الإعلام هو الذي ساهم في التركيز على الشق اليميني المتطرف في داخل الحراك وأعطى انطباعًا أنه الطابع الغالب على الحراك، وينسى أحيانًا المؤرخون وعالمو علم الاجتماع الذين قد يفهمون "الثقافة الشعبية" بطريقةٍ مثاليّةٍ أنّ الشعب تخترقه دائمًا نزعات متناقضة. تم سماع خطابات معادية للأجانب، وعنصرية، وضد النساء وضد المثليين. ورغم أنها بقيت أقلية، فإنّ الطريقة التي نقلت بها وسائل الإعلام هذه الخطابات ساهم في تشويه كل الحراك، حسب ما يراه جارار نواريال. رغم ذلك، لا يمكن نفي أنّ خطاب الحراك يلتقي في عدة نقاط مع خطاب اليمين الشعبوي، لاسيما في قضية النضال ضد النظام الاقتصادي النيوليبرالي والتفضيل الوطني في ما يخص الاعتمادات التي يمكن لفرنسا رصدها لقضية الهجرة. لهذا السبب، لاحظ عدّة مراقبين أنّ المهاجرين المغاربة والأفارقة غائبون عن الحراك إلاّ قلّة تلاشت كلما اتّضح ترسّخ الحراك في أقصى اليمين.

اغتنم اليمين المتطرف الفرصة. للتذكير، أصبح حزب التجمّع الوطني منذ عقد من الزمن جزءًا مهمًّا من المعادلة السياسية، إذ وصلت ممثلته، مارين لوبان، إلى الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي انتُخب فيها ماكرون رئيسًا

[12] Gérard Noiriel sur les gilets jaunes dans La Matinale de RCF, Feb 15, 2019, https://www.youtube.com/watch?v=qEBj1gkS6hU

[13] Louis Nadau, "Eric Drouet, gilet jaune et électeur du FN" : récit d'une hallucination politico-médiatique, Marianne, 03/01/2019, http://bit.ly/31T17FO

للجمهورية. وقد استفاد هذا الحزب من تبعات الأزمة المالية لسنة 2008 وآثارها الاقتصادية لاسيما ارتفاع معدلات البطالة في ظل فشل الحلول الاقتصادية التقليدية وتبنّي سياسات تقشفية من طرف الحكومات المتتالية التي قضمت جزءًا من الأدوار الاجتماعية للدولة في بلد مثل فرنسا كان يعرف بقدم ورساخة سياساته الاجتماعية.

مع مرور الأسابيع، احتج جزء من الحركة على قضية الهجرة بعد أن استغلّ حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف بعض محتجي السترات الصفراء لحشد دعم شعبي لمعارضة الميثاق العالمي للهجرة الذي تمّت المصادقة عليه في مراكش في كانون الأول/ ديسمبر 2018. واعتبرت حركة السترات الصفراء أن "توقيع الرئيس إيمانويل ماكرون على الميثاق بمثابة "تسليم فرنسا وأوروبا ككل إلى الأمم المتحدة"، مضيفة "على المواطنين الاستيقاظ قبل فوات الأوان". في هذا الإطار، خرج محتجون إلى الشوارع الفرنسية ورفعوا لافتات كبيرة مكتوب عليها "لا لمراكش"، حيث يرى المتظاهرون أن هذا الميثاق سيفتح أبواب فرنسا للمزيد من المهاجرين.

كما عبّرت مجموعة من المحتجين عن استنكارها لهذا الميثاق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ودعا ناشط من حركة "السترات الصفراء" على فيسبوك "مواطنيه للتواصل مع نوابهم لإقالة الرئيس لارتكابه الخيانة العظمى بحق الشعب، مشيرًا إلى أن هذا هو الأمل الأخير لإنقاذ فرنسا"، من جهة أخرى وقّع 45 ألف مواطن فرنسي على عريضة ضدّ الوثيقة، دعت إلى التوقيع عليها مارين لوبان، رئيسة التجمع الوطني.

وقد اتّهمتها الحكومة ضمنيًّا بتحريض متظاهرين على ارتكاب أعمال شغب وتخريب، وحمّلتها المسؤولية المعنوية للانزلاقات الأمنية والمواجهات التي شهدها شارع الشانزليزيه، غير أنّ لوبان نفت التهمة، وأوضحت أنها منخرطة في معركةٍ مبدئيةٍ تقودها ضد العولمة المتوحشة. طرح الانتقال المناخي، حسب زعيمة اليمين المتطرّف، مشكلات عديدة، وأظهر انعدام التفكير الاستراتيجي لدى الدولة، فقد أنفقت فرنسا حوالي سبعة مليارات يورو في الاستثمار في الطاقة الريحية، في الوقت الذي كان يمكن المراهنة على بدائل أخرى، أقل تكلفة، ولا تمس التوازنات الاجتماعية. وزادت تصريحات بعض القادة اليساريين من ترسيخ تبعية الحراك لليمين الشعبوي، فقال زعيم حركة "الجيل سين" وزعيمها بونوا هامون (Benoît Hamon)، أنّه رغم دعمه مطالب المحتجين، إلاّ أنّه يرفض الدعوة للانضمام إليهم في الشوارع، معتبرًا أنّ حركته اليسارية "لا تشارك بتحركات يستغلّها اليمين المتطرف لمصلحته الخاصة"، بحسب قوله.

لم تؤثر الحركة على اليمين المتطرف فقط ولكن على كلّ الطبقة السياسية الفرنسية التي أُجبرت على تبني جزء من مطالب الحراك، والتركيز على الواقع الاجتماعي والاقتصادي تاركين جانبًا المسائل الهوياتية. يمكن القول إن الحراك ذكّر الطبقة السياسية، لاسيما الرئيس وحكومته، أنهم يجب أن يأخذوا ضغط الشارع بعين الاعتبار. كما أنّ اللعبة السياسية استهوت جزءًا من ممثلي السترات الصفراء. ففي أيار/ مايو 2019، قدّم عناصر منهم قائمة بأسماء مرشحين للانتخابات البرلمانية الأوروبية وتقودها إنجريد لوفافاسور وهي ممرضة في التاسعة والعشرين من العمر تحوّلت في بضعة أشهر إلى أحد الوجوه البارزة في الحركة الاحتجاجية للسترات الصفراء.

وقد أطلق على القائمة اسم "تجمع مبادرة المواطن" تيمّنًا بشعار "استفتاء مبادرة المواطن" وهو الاستفتاء الذي دعا إليه أقطاب السترات الصفراء ويقضي باستفتاء الشعب من دون اشتراط موافقة السلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس أو التشريعية أي البرلمان. إذ كان المتظاهرون يطالبون بإعادة هيكلة النظام السياسي لفسح المجال أكثر لتطبيق ديمقراطية مباشرة عوضًا عن الديمقراطية التمثيلية، من خلال ما أطلقوا عليه «استفتاء مبادرة المواطن»، أي المطالبة باستفتاء المواطنين بشكل مباشر

على القضايا المهمة، بدلاً من إقرارها من البرلمان أو المؤسسة التنفيذية، والسماح للمواطنين باقتراح قوانين جديدة، وإذا حصل الاقتراح على توقيع 700 ألف مواطن، فيتعيّن طرحه للتصويت على جميع الفرنسيين.

أثارت الفكرة جدلاً كبيرًا على الساحة السياسية، واعتبر المؤيّدون لها أنّه لم يعد من الممكن حكم فرنسا من أعلى إلى أسفل في عصر الإنترنت وثورة المعلومات، وأن الانتخابات التي تجري في فرنسا كل خمسة أعوام، تتيح للمواطن إبداء رأيه في لحظة التصويت، ولكن خلال السنوات التي تعقب ذلك، والتي يعتبرها البعض فترة طويلة، لا يكون أمام المواطن أي فرصة لطرح رأيه إلا من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، أو مقالات الرأي في الصحف، أو الخروج للتظاهر في الشارع، وبالتالي فإن الاستفتاء يمثّل عودة للسيادة الشعبية، من خلال ممارسة السياسة من أسفل إلى أعلى.

انتقد جزء من المتظاهرين تقديم هذه القائمة لأنها ستكون مربحة لحزب رئيس الجمهورية إذ ستأخذ أصوات معارضيه، وتترجم المواقف من هذه القائمة نظرتين لمستقبل الحراك: جزء يرى أنّ الحراك نشأ ضد النظام ويجب أن يبقى خارجه، وجزء آخر يعتقد أنه يجب اختراق النظام لتغييره. أمام انتقادات زملائها، تخلّت إنجريد لوفافاسور عن القائمة، مصرّحةً أنها ستتقدم للانتخابات البلدية، وهي الادارة الأقرب إلى حياة الناس. تقدم أعضاء آخرون إما بقائمات مستقلة أو على قائمات قريبة منهم، منقسمة إلى حزب اليمين المتطرف أو حزب اليسار، ولم تحقق القائمتان المستقلتان أكثر من 1 من إجمالي الأصوات. وتُبرز الدراسات الأولية أنّ قرابة 44 من أصوات الأشخاص الذين يُحسبون على الحراك ذهبت لحزب اليمين المتطرف. إذًا، لم تنجح في أول محاولة لترجمة الحراك من حركة احتجاجية مكانها الشارع إلى قوة سياسية تعمل من داخل النظام.

السترات الصفراء والعالم العربي

لم يعرف عن الحراك مواقف مما يحصل في العالم العربي، بينما أعاد تصاعد المواجهات بين المتظاهرين والشرطة الفرنسية إلى أذهان العرب ما وقع عام 2011. وقارن البعض الشرطة الفرنسية بنظيراتها في الدول العربية.

تمت قراءة الحراك على ضوء محلي مصبوغ بالإشكاليات المعتادة للمنطقة فتحدث إعلاميون ومغردون عرب عن "أجندات الإخوان في حراك السترات الصفراء" وعلاقة المهاجرين العرب بها. ووصفوا ما يحدث في فرنسا بالمؤامرة، إلا أن آخرين سخروا مما اعتبروه إعادة استثمار لنظرية المؤامرة للطعن في مطالبات الشعوب بالحرية والتغيير. وبينما يرى البعض أن الاحتجاجات كشفت زيف الديمقراطية الفرنسية، انتقد آخرون عمليات التخريب التي قام بها المحتجون.

هناك أيضًا من يعتبر أن الأنظمة الأوروبية متماسكة ولا يمكن أن تتهاوى بسهولة كما حدث في بعض البلدان العربية التي عاشت ما بات يعرف بـ " الربيع العربي". يستبعد أنصار هذه النظرية أن تكون الحركات الاحتجاجية المتنامية في أوروبا مماثلة للانتفاضات الشعبية في دول العالم الثالث، تحددها وتتحكم فيها عوامل وأسباب كثيرة متعلقة بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أسباب عدم وجود نقاط التقاء بين الوضع في أوروبا والوضع في العالم العربي مثلا تكمن في أن الأنظمة الديمقراطية في أوروبا ليست وليدة البارحة، وقادتها ليسوا كزعماء دول العالم الثالث الذين وصلوا إلى الحكم بأساليب غير ديمقراطية بل هي أنظمة راسخة ومتجذرة في الثقافة الديمقراطية والحقوقية، كما أنها تحكم باسم الدولة ومؤسساتها منذ عقود من الزمن، وليس باسم أشخاص وولاءات مبنية على منظومات الفساد والاستبداد. يؤكد هؤلاء أن الدول الغربية قادرة

باقتصاداتها القوية وشفافية سياساتها الداخلية على إيجاد الحلول الناجعة لأزماتها، الأمر الذي يجنّبها المصائر الكارثية التي وقعت فيها الأنظمة الهشة التي تتبع أساليب قمعية في التعامل مع الاحتجاجات.

خاتمة

رغم بداية تراجع الحركة مع تراجع الدعم الشعبي لها، يكشف التاريخ أنّ النضالات الشعبية ليست عديمة الجدوى حتى عندما يتم قمعها. يمكن مستقبلا طرح السؤال التالي: كيف يمكن التأقلم مع الواقع الجديد الذي تمثله "ديمقراطية الجمهور" حتى يتسنى إدراج هذا النوع من الصراعات الاجتماعية – الذي يمكن أن نتوقع الآن حدوثه بصفة متكررة – في نضال أوسع ضدّ انعدام المساواة والاستغلال؟ قد يكون هذا السؤال المحور الأساسي الذي يجب أخذه بعين الاعتبار مستقبلاً لإعادة التفكير في الاتجاهات الكبرى للسياسة الاقتصادية العالمية، خصوصًا عندما نرى عدوى الحراك التي مست عديد الدول الأوربية كدليل على أنّ أسباب اندلاعه عابرة للحدود.

انتقلت عدوى السترات الصفراء إذ بدأت موجة من الاحتجاجات تضرب عدة دول أوروبية للمطالبة بتحسين ظروف المعيشة وطالت كلًا من هولندا وبلجيكا وألمانيا وإسبانيا وبلغاريا وصربيا والمجر. فشهدت العاصِمة البلجيكيّة بروكسل مثلا تظاهرات عنيفة نوعًا ما ومواجهات بين الشرطة والمتظاهرين. أَغلِقت العديد من مستودعات النفط في والونيا اعتبارًا من تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 ولا سيما بعدما حاولَ المحتجون منع مستودع لوك أويل الروسي في بروكسل من العمل لكنّ الشرطة تمكنت من إحباط مُخططهم. تعملُ الحركة الآن على تشكيل حزب سياسي للمُشاركة في الانتخابات الاتحادية في عام 2019 تحت اسم حركة المواطنين البلجيكيين. في بداية كانون الأول/ ديسمبر، اجتمعَ متظاهرون ارتدوا السترات الصفراء في هولندا للاحتجاج على أوضاع المعيشة في البلاد ثم بلغت هذه الاحتجاجات دولة صربيا في الرابع والثامن من كانون الأول/ ديسمبر. أما في ألمانيا، فالسترات الصفراء ترمزُ أساسًا لرافضي سياسة الهجرة.